

## أخلاقيات القانون والسياسة: قراءة في الفكر الغربي المعاصر

أ.د. علاء عبد الحسن كريم العنزي

جامعة بابل / كلية القانون

Gmail: law.alaa.abdh@uobabylon.edu.iq

تاريخ النشر: 2026/6/11

تاريخ قبول النشر: 2026/5/18

تاريخ استلام البحث: 2026/5/12

**المخلص:** تتناول هذه الدراسة العلاقة الأخلاقية بين القانون والسياسة من خلال تحليل الفكر القانوني الغربي المعاصر، مع التركيز على فلسفة Lon L. Fuller في كتابه *The Morality of Law*. وتبحث الدراسة نظرية "الأخلاق الداخلية للقانون" ودورها في نقد الاتجاه الوضعي القائم على الفصل بين القانون والأخلاق. كما تناقش أفكار عدد من المفكرين المعاصرين، مثل H. L. A. Hart و Ronald Dworkin و John Finnis و Jürgen Habermas، بشأن الشرعية القانونية وحدود السلطة السياسية. وتخلص الدراسة إلى أن القانون لا يمكن أن يكون أداة تقنية محايدة منفصلة عن العدالة وحقوق الإنسان، وأن الشرعية القانونية الحقيقية تقوم على احترام الكرامة الإنسانية والقيود الأخلاقية المفروضة على السلطة السياسية.

**الكلمات المفتاحية:** الأخلاق، السياسة، الشرعية القانونية، الفلسفة القانونية، الفكر الغربي.

### The Morality of Law & Politics: A reading in the Occidental Recent Thoughts

Professor Dr. Alaa Kareem al-Anzy  
College of Law / University of Babylon

**Abstract:** This study examines the ethical relationship between law and politics through an analysis of contemporary Western legal thought, focusing on the philosophy of Lon L. Fuller in *The Morality of Law*. It explores Fuller's theory of the "internal morality of law" and its critique of legal positivism and the separation between law and morality. The study also discusses the ideas of major contemporary thinkers, including H. L. A. Hart, Ronald Dworkin, John Finnis, and Jürgen Habermas, concerning legal legitimacy and the limits of political authority. The study concludes that law cannot function as a neutral technical instrument detached from justice and human rights, and that genuine legal legitimacy depends on respect for human dignity and ethical limitations on political power.

**Keywords:** Morality, Politics, Legal Positivism, Legal Philosophy, Occidental Thoughts.

## المقدمة

### أولاً: التعريف بموضوع الدراسة:

تعد العلاقة بين القانون والسياسة من أكثر العلاقات تعقيداً وتشابكاً في الفكر الإنساني المعاصر، إذ لا يمكن فهم طبيعة النظام القانوني بعيداً عن البيئة السياسية والاجتماعية التي يتشكل داخلها. فالقانون لا يمثل مجرد مجموعة من القواعد المجردة، بل يعكس في جوهره فلسفة السلطة، وطبيعة القيم السائدة داخل المجتمع، وحدود العلاقة بين الدولة والفرد. وفي المقابل، لا تستطيع السياسة أن تعمل بمعزل عن القانون، لأن القانون هو الذي يمنحها الشرعية وينظم آليات ممارستها للسلطة. [1: ص 41] ومن هنا، فإن العلاقة بين القانون والسياسة ليست علاقة ثانوية أو عرضية، بل علاقة بنيوية متداخلة تشكل الأساس الذي تقوم عليه الدولة الحديثة ومؤسساتها الدستورية .

### ثانياً: أهمية موضوع الدراسة

وتكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول موضوعاً لا يزال يحتفظ بحيويته الفكرية والسياسية، خاصة في ظل الأزمات التي تواجه الأنظمة القانونية الحديثة، وتساعد الجدل حول حدود السلطة السياسية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. ولذلك، فإن فهم العلاقة بين القانون والأخلاق والسياسة لم يعد مجرد قضية فلسفية نظرية، بل أصبح ضرورة لفهم طبيعة الدولة الحديثة ومستقبل الشرعية القانونية في العالم المعاصر.

وتتزايد أهمية هذا الموضوع في ظل التحولات السياسية والقانونية الراهنة، خاصة مع تصاعد النزعات السلطوية في عدد من الأنظمة السياسية المعاصرة، وتنامي الحاجة إلى التشريعات الاستثنائية والإجراءات الأمنية لتقييد الحريات العامة تحت ذرائع مختلفة، كحماية الأمن القومي أو الحفاظ على النظام العام. وقد أثارت هذه التطورات تساؤلات جوهرية حول حدود السلطة السياسية، ومدى قدرة القانون على حماية الحقوق الأساسية في مواجهة توسع الدولة الحديثة وأجهزتها البيروقراطية.

وتتبع أهمية موضوع الدراسة من خلال ارتباط ظهور القانون تاريخياً بالحاجة إلى تنظيم السلطة ومنع تحول القوة إلى أداة للفوضى أو الهيمنة المطلقة، ولذلك فإن نشأة الدولة القانونية ارتبطت دائماً بفكرة إخضاع السلطة ذاتها للقواعد القانونية. فالقانون لا يهدف فقط إلى تنظيم سلوك الأفراد، وإنما يسعى أيضاً إلى ضبط ممارسات السلطة السياسية ووضع الحدود التي تمنع تعسفها. ولهذا السبب، أصبحت فكرة "سيادة القانون" إحدى الركائز الأساسية للدولة الحديثة، لأنها تمثل الضمانة الحقيقية لتحقيق التوازن بين السلطة والحرية، وبين متطلبات النظام وحماية الحقوق الفردية. [2: ص 88].

### ثالثاً : إشكالية موضوع الدراسة

وتتبع عن هذه الدراسة إشكالية رئيسية تتمثل في التساؤل الآتي: هل يمكن الفصل بين القانون والأخلاق في الفكر القانوني المعاصر، أم أن الشرعية القانونية تفترض وجود حد أدنى من القيم الأخلاقية والسياسية التي تمنح القانون معناه الحقيقي؟ ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية، من أهمها:

ما طبيعة العلاقة بين القانون والسياسة في الفكر الغربي المعاصر؟

هل تمثل نظرية فولر تجاوزاً حقيقياً للاتجاه الوضعي في تفسير القانون؟

ما حدود العلاقة بين الشرعية القانونية والعدالة الأخلاقية؟

ومع تطور الفكر السياسي والقانوني، ظهرت إشكالية جوهرية تتعلق بطبيعة العلاقة بين القانون والأخلاق، إذ انقسم الفلاسفة والمفكرون بين اتجاه يرى أن القانون يجب أن يستند إلى قيم العدالة والأخلاق، واتجاه آخر يصر على الفصل بين القانون والأخلاق بوصفهما مجالين مستقلين. وقد مثلت المدرسة الوضعية القانونية التعبير الأبرز عن الاتجاه الثاني، خاصة مع أعمال John Austin وH. L. A. Hart، اللذين اعتبرا أن صحة القاعدة القانونية تعتمد على مصدرها الشكلي وإجراءات إصدارها، لا على مضمونها الأخلاقي أو عدالتها [3: p.181].

غير أن هذا التصور أثار انتقادات فلسفية عميقة، خاصة بعد التجارب السياسية القاسية التي شهدتها العالم خلال القرن العشرين، ولا سيما في ظل الأنظمة الشمولية التي استخدمت القوانين والإجراءات الشكلية لتبرير القمع والتمييز وانتهاك حقوق الإنسان. فقد كشفت تلك التجارب أن المشروعية الشكلية قد تتحول أحياناً إلى غطاء قانوني للاستبداد السياسي، وأن وجود قانون نافذ لا يعني بالضرورة وجود عدالة حقيقية. ومن هنا، عاد الجدل بقوة حول مدى إمكانية الفصل بين القانون والأخلاق، وحول ما إذا كانت الشرعية القانونية يمكن أن تقوم بمعزل عن القيم الإنسانية الأساسية [4: p.35-39].

وفي هذا السياق، برزت إسهامات Lon L. Fuller بوصفها محاولة فلسفية عميقة لإعادة بناء العلاقة بين القانون والأخلاق، من خلال نظريته المعروفة بـ "الأخلاق الداخلية للقانون". فقد رفض فولر اختزال القانون في مجرد أوامر تصدرها السلطة السياسية، ورأى أن القانون يمثل مشروعاً إنسانياً عقلانياً يقوم على احترام الإنسان بوصفه كائناً قادراً على الفهم والاختيار والامتثال الطوعي للقواعد القانونية. [5: p.145] ومن هذا المنطلق، صاغ فولر مبادئه الثمانية للشرعية القانونية، والتي

اعتبرها الحد الأدنى الضروري لوجود القانون ذاته، والمتمثلة في العمومية، والعلنية، وعدم الرجعية، والوضوح، وعدم التناقض، وإمكان التطبيق، والاستقرار، والتوافق بين النص القانوني والتطبيق العملي له [5: p.39-41].

#### رابعاً: فرضية موضوع الدراسة

إن أهمية أطروحة فولر لا تكمن فقط في دفاعه عن العلاقة بين القانون والأخلاق، بل في كشفه البعد الإنساني الكامن داخل فكرة الشرعية القانونية نفسها. لذلك هو يفترض ان القانون لا يمكن أن يؤدي وظيفته إذا تعامل مع الإنسان باعتباره مجرد موضوع للإكراه والقوة، لأن فعالية القانون وشرعيته تعتمدان على وجود علاقة من الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع. [6: ص73] ولهذا، فإن أي نظام قانوني يقوم على السرية أو الغموض أو التناقض أو التطبيق التعسفي يفقد معناه الحقيقي، حتى وإن حافظ شكلياً على مظهر المشروعية القانونية.

كما أن الجدل المتعلق بالعلاقة بين القانون والأخلاق لا يفصل عن العلاقة بين القانون والسياسة، لأن السلطة السياسية غالباً ما تسعى إلى توظيف القانون لتحقيق أهدافها الأيديولوجية أو الاقتصادية أو الأمنية. ومن هنا، يصبح القانون أحياناً أداة لحماية الحقوق والحريات، وأحياناً أخرى وسيلة لتبرير السيطرة السياسية وإضفاء الشرعية على ممارسات قمعية. وقد أدت هذه الإشكالية إلى ظهور ما يُعرف في الفكر القانوني المعاصر بمفهوم "الاستبداد القانوني"، وهو المفهوم الذي يشير إلى استخدام القوانين والمؤسسات القضائية بصورة شكلية لتكريس الهيمنة السياسية بدل حماية العدالة وسيادة القانون.

#### خامساً: منهجية الدراسة

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي النقدي، من خلال تحليل النصوص الفلسفية والقانونية المتعلقة بموضوع البحث، ومناقشة الاتجاهات الفكرية المختلفة، مع الاستفادة من المنهج المقارن في بيان أوجه الاختلاف بين المدرسة الوضعية ونظرية القانون الطبيعي والاتجاهات النقدية الحديثة. كما تم توظيف عدد من النماذج والتجارب السياسية المعاصرة لتوضيح أثر العلاقة بين القانون والسياسة في الواقع العملي.

وهذا يستلزم الاستقراء التاريخي والاستبطان، وفي أحيان كثيرة يتم تجزئة الظاهرة الاجتماعية الى عناصرها الأساسية ومحاولة رسم ملامح العنصر المفقود. بوصف الدراسات القانونية والسياسية ظواهر اجتماعية متغيرة.

## سادسا: هيكلية موضوع الدراسة

تم تقسيم الموضوع الى مطلبين وكل مطلب ينقسم الى فرعين، تسبقهما مقدمة وافية وشاملة وتنتهي الدراسة بخاتمة تتضمن اهم الاستنتاجات التوصيات.

وفي سياق المقدمة التي توضح للقارئ أهم المدخلات لموضوع الدراسة والتطورات الطبيعية للفكر الإنساني

وتطور العولمة التي تعني إشاعة النموذج الأمريكي للحياه، والتطور التكنولوجي والثورة الرقمية قد فرضت تحديات جديدة على الفكر القانوني والسياسي، لأن الأنظمة القانونية أصبحت تواجه قضايا معقدة تتعلق بالذكاء الاصطناعي، والرقابة الرقمية، والخصوصية، والأمن السيبراني، وحرية التعبير في الفضاء الإلكتروني. وقد أعادت هذه التحديات طرح الأسئلة التقليدية المتعلقة بطبيعة الشرعية القانونية، وحدود تدخل الدولة، والعلاقة بين الحرية والأمن، الأمر الذي جعل النقاش حول أخلاقيات القانون والسياسة أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وانطلاقاً من ذلك، فإن هذه الدراسة لا تسعى فقط إلى عرض أفكار الفكر الغربي المعاصر بشأن العلاقة بين القانون والسياسة، وإنما تهدف إلى تقديم قراءة نقدية وتحليلية لهذه الأفكار، مع التركيز بصورة خاصة على فلسفة فولر وموقفه من الوضعية القانونية. كما تسعى الدراسة إلى تحليل الدور الذي تؤديه القيم السياسية والاجتماعية في تشكيل النظم القانونية، وبيان الكيفية التي يمكن من خلالها للقانون أن يتحول من أداة لتحقيق العدالة إلى وسيلة للهيمنة السياسية إذا انفصل عن أسسه الأخلاقية والإنسانية.

كيف يمكن تفسير ظاهرة الاستبداد القانوني في ضوء الجدل بين القانون والأخلاق؟

وهل تستطيع الأنظمة القانونية الحديثة الحفاظ على مشروعيتها في ظل تصاعد النزعات السلطوية؟

أما أهداف الدراسة، فتتمثل في تحليل الاتجاهات الفلسفية الحديثة المتعلقة بأخلاقيات القانون والسياسة، والكشف عن حدود الفصل بين القانون والأخلاق داخل الفكر القانوني المعاصر، وبيان دور القيم السياسية والاجتماعية في تشكيل الشرعية القانونية. كما تهدف الدراسة إلى تقديم تحليل نقدي لأطروحات فولر والوضعية القانونية، مع توضيح مدى قدرة كل اتجاه على تفسير طبيعة القانون في ظل التحولات السياسية الحديثة.

## المطلب الأول

### أخلاقيات القانون والسياسة في الفكر الغربي المعاصر

شهد الفكر الغربي المعاصر تحولات فلسفية عميقة فيما يتعلق بفهم طبيعة العلاقة بين القانون والسياسة والأخلاق، خاصة بعد التطورات السياسية والاجتماعية الكبرى التي عرفها العالم في القرنين التاسع عشر والعشرين. فقد أدت الحروب العالمية، وصعود الأنظمة الشمولية، وتنامي دور الدولة الحديثة، إلى إعادة طرح التساؤلات المتعلقة بمصدر الشرعية القانونية وحدود السلطة السياسية والأساس الأخلاقي للقانون.

ولم يعد القانون في الفكر الغربي الحديث يُنظر إليه بوصفه مجرد منظومة تقنية من القواعد والإجراءات الشكلية، بل أصبح يُفهم باعتباره ظاهرة اجتماعية وسياسية وأخلاقية معقدة ترتبط بطبيعة السلطة وبنية المجتمع والقيم السائدة فيه. كما أن السياسة لم تعد تُدرس بوصفها فناً لإدارة السلطة فقط، وإنما باعتبارها ممارسة ترتبط بمفاهيم العدالة والحرية والحقوق والشرعية. ومن هنا، نشأ جدل فلسفي واسع بين الاتجاهات التي دافعت عن الفصل بين القانون والأخلاق، والاتجاهات التي أكدت أن القانون يفقد معناه الحقيقي إذا انفصل عن القيم الأخلاقية والإنسانية.

وقد مثّلت المدرسة الوضعية القانونية أحد أبرز الاتجاهات التي حاولت بناء تصور "محايد" للقانون، يقوم على الفصل بين صحة القاعدة القانونية وعدالتها الأخلاقية. فالقانون، وفقاً لهذا الاتجاه، يستمد شرعيته من السلطة المختصة التي أصدرته ومن اتباع الإجراءات القانونية اللازمة، وليس من مضمونه القيمي أو الأخلاقي. إلا أن هذا التصور واجه انتقادات فلسفية حادة، خاصة بعد التجارب التاريخية التي استخدمت فيها الأنظمة الاستبدادية القوانين والمؤسسات القضائية لتبرير القمع وانتهاك حقوق الإنسان تحت غطاء الشرعية الشكلية.

وفي مواجهة هذا الاتجاه، ظهرت تيارات فكرية وفلسفية أعادت التأكيد على العلاقة الجوهرية بين القانون والأخلاق، ومن أبرزها نظرية Lon L. Fuller التي حاولت إثبات أن الشرعية القانونية لا يمكن أن تقوم على الشكل وحده، بل تفترض وجود حد أدنى من القيم الأخلاقية التي تمنح القانون طابعه الإنساني والعقلاني. كما ساهم عدد من المفكرين الغربيين المعاصرين، مثل Ronald Dworkin و John Finnis و Jürgen Habermas، في تطوير مقاربات فلسفية جديدة تربط بين الشرعية القانونية والعدالة والحقوق الأساسية والتواصل الديمقراطي.

وتكمن أهمية دراسة أخلاقيات القانون والسياسة في الفكر الغربي المعاصر في أنها تكشف أن الصراع الحقيقي لم يكن مجرد خلاف نظري حول تعريف القانون، بل كان في جوهره صراعاً حول طبيعة السلطة وحدودها، وحول الكيفية التي يمكن من خلالها حماية الإنسان من تعسف الدولة وهيمنة القوة السياسية. ولذلك، فإن تحليل هذه الاتجاهات الفكرية يساعد على فهم الكثير من الإشكاليات القانونية والسياسية الراهنة، خاصة في ظل تصاعد ظواهر "الاستبداد القانوني" وتزايد استخدام القانون كأداة لإضفاء الشرعية على الممارسات السلطوية.

وانطلاقاً من ذلك، سوف نتناول في هذا المطلب أبرز الاتجاهات الفلسفية التي ناقشت العلاقة بين القانون والسياسة والأخلاق في الفكر الغربي المعاصر، مع التركيز بصورة خاصة على طروحات فولر في أخلاق القانون، ثم الانتقال إلى تحليل مواقف عدد من المفكرين الغربيين الآخرين الذين أسهموا في تطوير هذا الجدل الفلسفي والقانوني.

## الفرع الأول

### طروحات Lon L. Fuller في أخلاق القانون

يُعد فولر من أبرز فلاسفة القانون في القرن العشرين الذين سعوا إلى إعادة بناء العلاقة بين القانون والأخلاق في مواجهة الاتجاه الوضعي الذي هيمن على الفلسفة القانونية الحديثة لفترة طويلة. فقد انطلقت أطروحته الأساسية من رفض اختزال القانون في مجرد أوامر تصدر عن سلطة سياسية تمتلك وسائل الإكراه، ورأى أن هذا التصور يُفرض القانون من مضمونه الإنساني والأخلاقي، ويحوّله إلى أداة تقنية يمكن استخدامها لخدمة العدالة كما يمكن استخدامها لخدمة الاستبداد [6: ص71].

لقد ظهرت نظرية فولر في سياق فكري وتاريخي شديد التعقيد، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وما رافقها من صدمة أخلاقية وقانونية بسبب الجرائم التي ارتكبتها الأنظمة الشمولية تحت غطاء قوانين رسمية نافذة. فقد كشفت التجربة النازية، على سبيل المثال، أن وجود قواعد قانونية وإجراءات شكلية لا يعني بالضرورة وجود عدالة أو شرعية حقيقية، الأمر الذي دفع العديد من الفلاسفة إلى إعادة النظر في فكرة الفصل التام بين القانون والأخلاق. [4: p.35-44]. ومن هنا، جاءت محاولة فولر لإثبات أن القانون لا يمكن أن يكون قانوناً بالمعنى الحقيقي إذا انفصل بصورة كاملة عن الحد الأدنى من القيم الأخلاقية التي تمنحه معناه الإنساني.

واستهل فولر كتابه *The Morality of Law* بقصة رمزية شهيرة عن ملك يُدعى "ريكس"، حاول إنشاء نظام قانوني مثالي، إلا أن جميع محاولاته باءت بالفشل بسبب افتقاره إلى المبادئ الأساسية التي تجعل من الممكن وجود قانون فعلي: [5]. [p.39] ففي إحدى المراحل، أصدر ريكس قوانين سرية لا يعرفها الناس، وفي مرحلة أخرى سنّ قوانين غامضة ومتناقضة، ثم لجأ إلى إصدار قواعد يستحيل تطبيقها عملياً. ومن خلال هذا السرد الرمزي، أراد فولر أن يوضح أن فشل النظام القانوني لا يرتبط فقط بمحتوى القواعد، وإنما أيضاً بالطريقة التي تُصاغ وتُطبق بها تلك القواعد [2: ص 95].

وتكشف قصة "ريكس" عن رؤية فلسفية عميقة تتجاوز البعد الرمزي، إذ إن فولر أراد أن يبين أن القانون يمثل مشروعاً عقلانياً يهدف إلى توجيه السلوك الإنساني بطريقة يمكن للأفراد فهمها والاعتماد عليها في تنظيم حياتهم. ولذلك، فإن النظام الذي يقوم على السرية أو الغموض أو التناقض لا يفشل فقط إدارياً، بل يفقد صفته القانونية ذاتها، لأنه يحطم العلاقة العقلانية التي يجب أن تقوم بين القانون والإنسان [7: p.270].

وانطلاقاً من ذلك، صاغ فولر ما عُرف لاحقاً بالمبادئ الثمانية للشرعية القانونية، والتي تتمثل في: العمومية، والعلنية، وعدم الرجعية، والوضوح، وعدم التناقض، وإمكان التطبيق، والاستقرار النسبي، والتوافق بين النص القانوني والتطبيق الرسمي له. وقد اعتبر فولر أن هذه المبادئ لا تمثل مجرد شروط تقنية لتحسين كفاءة النظام القانوني، بل تشكل "الأخلاق الداخلية للقانون"، لأنها تعبر عن الحد الأدنى من الاحترام الواجب للإنسان بوصفه مخاطباً بالقواعد القانونية [8: ص 147].

فالقاعدة القانونية، لكي تكون ذات معنى، يجب أن تكون معلنة وواضحة حتى يتمكن الأفراد من فهمها، كما يجب أن تكون مستقرة نسبياً حتى يستطيع الناس تنظيم سلوكهم وفقاً لها. أما القوانين السرية أو المتغيرة بصورة مستمرة، فإنها تُفقد القانون وظيفته الأساسية في تحقيق الأمن القانوني والاستقرار الاجتماعي [3 p.181.185]. ومن هنا، فإن الشرعية القانونية. في نظر فولر. لا تتعلق فقط بسلطة إصدار القانون، بل تتعلق أيضاً بمدى احترام النظام القانوني لقدرة الإنسان على الفهم والاختيار الحر.

كما يرفض فولر فكرة أن القانون يمكن أن يكون محايداً أخلاقياً بصورة كاملة، لأن حياد القانون الظاهري قد يتحول في كثير من الأحيان إلى أداة لتبرير الظلم السياسي والاجتماعي. ولذلك، فإنه ينتقد بشدة الاتجاه الوضعي الذي يفصل بين القانون والأخلاق، ويرى أن هذا الفصل يؤدي إلى نتائج خطيرة، أهمها إضفاء الشرعية على الأنظمة الاستبدادية طالما أنها تلتزم بالإجراءات الشكلية لإصدار القوانين [5: p.145-151].

وقد وجّه فولر نقده بصورة خاصة إلى H. L. A. Hart، الذي دافع عن فكرة الفصل بين "القانون كما هو" و"القانون كما ينبغي أن يكون". فهارت يرى أن القاعدة القانونية تستمد صحتها من مصدرها الرسمي لا من مضمونها الأخلاقي، في حين يرى فولر أن هذا التصور يتجاهل الطبيعة الإنسانية للقانون، لأن القانون ليس مجرد أوامر، بل علاقة متبادلة بين السلطة والمجتمع تقوم على الثقة والاحترام المتبادل [9: p.96-97].

وتكمن أهمية هذا النقد في أنه يكشف البعد السياسي العميق للجدل بين فولر والوضعية القانونية. فالقضية لم تكن مجرد خلاف نظري حول تعريف القانون، بل كانت مرتبطة بمشكلة السلطة وحدودها، وبالسؤال الجوهرى المتعلق بكيفية منع الدولة من استخدام القانون أداة للهيمنة والقمع [10: ص 241]. ولهذا، فإن نظرية فولر تمثل دفاعاً غير مباشر عن فكرة الدولة القانونية التي تخضع فيها السلطة ذاتها للقواعد القانونية والأخلاقية.

ومن زاوية تحليلية، يمكن القول إن فولر حاول بناء تصور "إنساني" للقانون، يربط الشرعية القانونية بالكرامة الإنسانية. فهو يرى أن احترام الإنسان لا يتحقق فقط من خلال حماية حقوقه الموضوعية، بل أيضاً من خلال معاملته بوصفه كائناً عاقلاً قادراً على فهم القواعد القانونية والتصرف بناءً عليها [11: p. 121-125]. ولذلك، فإن الأنظمة التي تعتمد الغموض أو التناقض أو التطبيق التعسفي للقوانين لا تنتهك فقط مبدأ سيادة القانون، بل تنتهك أيضاً الكرامة الإنسانية ذاتها.

كما أن أهمية نظرية فولر تتجلى بصورة أكبر في السياق المعاصر، خاصة مع تصاعد ظاهرة "الاستبداد القانوني"، حيث تلجأ بعض الأنظمة السياسية إلى استخدام القوانين والإجراءات الرسمية لتبرير التضييق على الحريات العامة وحقوق الإنسان. ففي مثل هذه الحالات، يصبح القانون أداة للسيطرة السياسية بدل أن يكون وسيلة لتحقيق العدالة، وهو ما يؤكد صحة تحذيرات فولر من خطورة الفصل التام بين القانون والأخلاق.

ومن هنا، فإن مساهمة فولر لا تقتصر على الدفاع عن نظرية القانون الطبيعي، بل تتمثل في إعادة الاعتبار للبعد الأخلاقي والإنساني داخل النظام القانوني الحديث. فقد نجح في كشف محدودية التفسير الوضعي للقانون، وأثبت أن الشرعية القانونية الحقيقية لا تقوم فقط على صحة الإجراءات الشكلية، وإنما على احترام الحد الأدنى من القيم المرتبطة بالعدالة والكرامة الإنسانية والحرية.

ولعل القيمة الفلسفية الأهم لنظرية فولر تكمن في أنها أعادت طرح سؤال جوهرى ما يزال حاضراً بقوة في الفكر القانوني والسياسي المعاصر: هل يكفي أن يكون القانون صحيحاً من الناحية الشكلية لكي يكون مشروعاً؟ أم أن الشرعية الحقيقية

تفترض ارتباط القانون بمنظومة من القيم الأخلاقية التي تمنع تحوله إلى أداة للقهر والاستبداد؟ ويبدو أن هذا السؤال ما يزال يشكل أحد أهم التحديات التي تواجه الأنظمة القانونية الحديثة، خاصة في ظل التوتر المستمر بين متطلبات السلطة وحماية الحقوق والحريات الأساسية.

## الفرع الثاني

### أخلاق القانون والسياسة عند مفكرين غربيين معاصرين آخرين

لم يكن Lon L. Fuller المفكر الوحيد الذي ناقش العلاقة بين القانون والأخلاق والسياسة، بل شكل هذا الموضوع محوراً رئيسياً داخل الفلسفة القانونية الغربية المعاصرة، خاصة بعد التحولات السياسية والفكرية التي شهدتها العالم خلال القرن العشرين. فقد أدت الحروب العالمية، وصعود الأنظمة الشمولية، وتزايد دور الدولة الحديثة، إلى إعادة طرح الأسئلة المتعلقة بطبيعة الشرعية القانونية وحدود السلطة السياسية والأساس الأخلاقي للقانون. ومن هنا، انقسم الفكر القانوني الغربي إلى اتجاهات متعددة حاول كل منها تقديم تفسير مختلف للعلاقة بين القانون والأخلاق والسياسة.

ويُعد H. L. A. Hart من أبرز ممثلي الاتجاه الوضعي المعاصر، إذ دافع عن فكرة الفصل بين "وجود القانون" و"قيّمته الأخلاقية"، مؤكداً أن القاعدة القانونية تستمد صحتها من مصدرها الرسمي ومن الاعتراف بها داخل النظام القانوني، لا من مضمونها الأخلاقي [3: p. 181-185]. ويرى هارت أن القانون قد يكون عادلاً أو ظالماً، لكن ذلك لا يؤثر في صفته القانونية طالما أنه صدر وفق الإجراءات المعترف بها داخل الدولة. ومن هذا المنطلق، حاول هارت تطوير الوضعية القانونية التقليدية بصورة أكثر مرونة من التصورات السابقة، خاصة مقارنة بالوضعية الصارمة عند John Austin، الذي كان يرى أن القانون مجرد أوامر صادرة عن الحاكم ومسنودة بالجزاء [7: p. 18].

وقد قدّم هارت مفهوم "قاعدة الاعتراف" باعتباره الأساس الذي يحدد صحة القواعد القانونية داخل النظام القانوني. فالقانون في نظره لا يعتمد فقط على القوة أو الإكراه، وإنما على وجود قواعد اجتماعية يعترف بها المسؤولون والمؤسسات بوصفها معايير قانونية واجبة التطبيق [3: p. 94-96]. ومع ذلك، فإن هذا التصور تعرض لانتقادات فلسفية واسعة، لأنه رغم تطوره النظري، ظل يحافظ على الفصل الجوهرى بين القانون والأخلاق، الأمر الذي اعتبره منتقدوه خطراً على فكرة العدالة القانونية ذاتها [2: ص 101].

وقد جاءت الانتقادات الأبرز من قبل Ronald Dworkin، الذي رأى أن القانون لا يمكن فهمه باعتباره مجرد منظومة من القواعد الشكلية، بل يجب النظر إليه بوصفه نظاماً من المبادئ الأخلاقية أيضاً [9: p. 14-45]. فدوركين يرفض فكرة أن القاضي يقتصر دوره على تطبيق النصوص القانونية بصورة ميكانيكية، لأن القضايا الصعبة . وفقاً له . لا يمكن حلها بالاعتماد على القواعد وحدها، بل تتطلب الرجوع إلى مبادئ العدالة والإنصاف والحقوق الأساسية [9: p. 81].

ومن هنا، طرح دوركين فكرته الشهيرة المتعلقة بـ “القانون بوصفه نزاهة (Law as Integrity) ”، والتي تقوم على ضرورة تفسير القانون بطريقة تجعل النظام القانوني أكثر انسجاماً مع المبادئ الأخلاقية للمجتمع [9: p. 225]. ويرى دوركين أن القاضي لا ينبغي أن يكون مجرد منفذ لإرادة السلطة التشريعية، بل يجب أن يكون شريكاً في تحقيق العدالة من خلال التفسير الأخلاقي للقانون. ولذلك، فإن الشرعية القانونية . في نظره . لا تتحقق فقط من خلال صحة الإجراءات، بل من خلال قدرة النظام القانوني على حماية الحقوق الفردية وتحقيق المساواة والعدالة [6: ص 84].

وتكمن أهمية أطروحة دوركين في أنها أعادت الاعتبار لفكرة الحقوق الأساسية بوصفها قيوداً على السلطة السياسية. فهو يرى أن الديمقراطية لا تعني فقط حكم الأغلبية، لأن الأغلبية قد تستخدم سلطتها لحرمان الأقليات من حقوقها. ومن هنا، فإن وظيفة القانون ليست مجرد تنظيم السلطة، وإنما أيضاً حماية الإنسان من تعسف السلطة ذاتها. [9: p. 7-12]. ولذلك، فقد شكّلت أفكار دوركين رداً فلسفياً قوياً على الاتجاهات الوضعية التي ركزت بصورة مفرطة على الشكل القانوني وأهملت البعد الأخلاقي للعدالة.

أما John Finnis، فقد حاول إعادة إحياء نظرية القانون الطبيعي بصيغة معاصرة، مستفيداً من التراث الفلسفي لـ Thomas Aquinas، ولكن ضمن إطار فلسفي حديث يتلاءم مع الدولة المعاصرة [7: p. 23-30]. ويرى فينيس أن القانون يجب أن يفهم في ضوء “الخيرات الإنسانية الأساسية”، مثل الحياة، والمعرفة، والحرية، والتواصل الاجتماعي، والكرامة الإنسانية: [7: p. 86-90]. ومن هذا المنطلق، فإن وظيفة القانون لا تتمثل فقط في حفظ النظام، بل في تحقيق الصالح العام وضمان ازدهار الإنسان داخل المجتمع.

ويؤكد فينيس أن الشرعية القانونية الحقيقية لا تتفصل عن العدالة والخير الإنساني، لأن القانون الذي يفشل في حماية القيم الأساسية يفقد مبرره الأخلاقي، حتى وإن احتفظ بمظهره الشكلي [7: p. 215]. ولذلك، فإن القانون في نظره ليس مجرد أداة لتنظيم السلطة، بل وسيلة لتحقيق غايات أخلاقية وإنسانية عليا. وقد جاءت هذه الأطروحة كرد فعل على النزعة الوضعية

التي حاولت تقديم القانون بوصفه نظامًا محايدًا أخلاقيًا، لأن فينيس يرى أن الحياد الكامل للقانون وهم فلسفي لا يمكن تحقيقه في الواقع [8: ص 155].

ومن جهة أخرى، ركز Jürgen Habermas على البعد التواصلي للقانون والسياسة، معتبرًا أن الشرعية القانونية الحديثة يجب أن تقوم على الحوار الديمقراطي والتوافق المجتمعي، لا على الإرادة الأحادية للسلطة السياسية. فهابرماس يرى أن القانون لا يكتسب شرعيته فقط من صدوره عن المؤسسات الرسمية، وإنما من كونه نتاجًا لنقاش عقلائي حر يشارك فيه الأفراد بصورة متساوية [11: p82].

وتقوم نظرية هابرماس على فكرة "الفعل التواصلي"، التي تؤكد أن الشرعية السياسية والقانونية الحقيقية تنشأ من قدرة المجتمع على الوصول إلى توافق عقلائي قائم على الحوار، لا على الإكراه أو الهيمنة [11: p.107-121]. ولذلك، فإنه ينتقد الأنظمة السياسية التي تستخدم القانون بصورة أحادية لفرض إرادة السلطة، لأن مثل هذه الأنظمة تُفرض الديمقراطية من مضمونها الحقيقي وتحول القانون إلى أداة للسيطرة السياسية.

كما أن هابرماس يربط بصورة واضحة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان، ويرى أن حماية الحقوق الأساسية تمثل شرطًا ضروريًا لوجود حوار ديمقراطي حقيقي. ومن هنا، فإن القانون . في نظره . لا يمكن أن يكون مشروعًا إذا كان يمنع الأفراد من المشاركة الحرة في الحياة السياسية أو يقيد حرية التعبير والنقاش العام [11: p. 286].

وتكشف هذه الاتجاهات المختلفة أن الفكر الغربي المعاصر لم يعد ينظر إلى القانون بوصفه نظامًا مغلقًا من القواعد الشكلية، بل باعتباره ظاهرة اجتماعية وأخلاقية وسياسية معقدة ترتبط بطبيعة السلطة والعدالة وحقوق الإنسان [11: p. 121-131]. فالقانون لم يعد يُفهم فقط باعتباره أداة لتنظيم المجتمع، وإنما بوصفه عنصرًا أساسيًا في تحديد طبيعة العلاقة بين الدولة والفرد، وبين السلطة والحرية، وبين النظام والعدالة.

ومن خلال تحليل هذه الاتجاهات، يتضح أن الجدل بين القانون والأخلاق لم يكن مجرد خلاف نظري محدود داخل الفلسفة القانونية، بل كان انعكاسًا لصراع أعمق حول طبيعة الدولة الحديثة وحدود السلطة السياسية [4: p. 39-44]. فالالاتجاه الوضعي حاول حماية استقرار النظام القانوني من خلال الفصل بين القانون والأخلاق، في حين سعت الاتجاهات النقدية والطبيعية إلى حماية الإنسان من مخاطر السلطة القانونية عندما تنفصل عن العدالة والقيم الإنسانية [1: ص 63].

ولعل أهم ما تكشفه هذه المناقشات هو أن القانون لا يمكن أن يكون محايداً بصورة مطلقة، لأن كل نظام قانوني يعكس بصورة أو بأخرى تصوراً معيناً للعدالة والسلطة والإنسان. ولذلك، فإن السؤال الحقيقي لم يعد يتمثل في ما إذا كان القانون يرتبط بالأخلاق، بل في نوع الأخلاق والقيم التي يستند إليها النظام القانوني، ومدى قدرته على حماية الكرامة الإنسانية والحقوق الأساسية في مواجهة تعسف السلطة السياسية.

كما أن هذه الاتجاهات تكشف أن أزمة الشرعية القانونية في العصر الحديث لا تتعلق فقط بضعف النصوص القانونية أو خلل المؤسسات، وإنما ترتبط أيضاً بفقدان الثقة بين الدولة والمجتمع، وباستخدام القانون أحياناً كوسيلة للهيمنة بدل أن يكون أداة لتحقيق العدالة. ومن هنا، فإن دراسة أخلاقيات القانون والسياسة لم تعد قضية فلسفية مجردة، بل أصبحت ضرورة لفهم الأزمات السياسية والقانونية التي تواجه الأنظمة المعاصرة، خاصة في ظل تصاعد النزعات السلطوية واتساع دور الدولة في حياة الأفراد.

## المطلب الثاني

### القيم السياسية والقيم القانونية: جدلية التأثير المتبادل

لا يمكن فهم طبيعة القانون أو تحديد وظائفه الحقيقية بمعزل عن القيم السياسية والاجتماعية التي يتشكل في إطارها، لأن القانون في جوهره ليس مجرد منظومة تقنية محايدة، وإنما هو انعكاس مباشر لطبيعة السلطة، وللرؤية الفكرية والأخلاقية التي يتبناها المجتمع والدولة. فكل نظام قانوني يحمل في داخله تصوراً معيناً للعدالة، والحرية، والسلطة، والعلاقة بين الفرد والدولة، الأمر الذي يجعل العلاقة بين القيم السياسية والقيم القانونية علاقة عضوية قائمة على التأثير المتبادل والتفاعل المستمر.

وقد أكدت الفلسفات السياسية والقانونية الحديثة أن القانون لا ينشأ في فراغ، بل يتأثر بالبنية الاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع. فالقيم السياسية السائدة داخل الدولة غالباً ما تنعكس بصورة مباشرة على طبيعة التشريعات والقواعد القانونية، سواء تعلق الأمر بدرجة حماية الحقوق والحريات، أو بشكل توزيع السلطة، أو بمستوى استقلال القضاء، أو بطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم. ولهذا السبب، تختلف النظم القانونية من مجتمع إلى آخر تبعاً لاختلاف الرؤى السياسية والفلسفية التي تقوم عليها الدولة.

كما أن العلاقة بين السياسة والقانون لا تقوم فقط على تأثير السياسة في القانون، بل إن القانون ذاته يؤدي دوراً مهماً في تشكيل الحياة السياسية وتوجيهها. فالقانون يحدد شكل النظام السياسي، وينظم آليات ممارسة السلطة، ويضع الحدود التي ينبغي ألا تتجاوزها الدولة في تعاملها مع الأفراد [9: p. 225-230] ولذلك، فإن القانون يمثل أحد أهم أدوات بناء الشرعية السياسية، لأنه يمنح السلطة طابعها المؤسسي ويحول القوة المجردة إلى سلطة منظمة تخضع لقواعد ومعايير محددة.

غير أن هذه العلاقة التفاعلية قد تتحول أحياناً إلى علاقة إشكالية، خاصة عندما تسعى السلطة السياسية إلى توظيف القانون لخدمة أهدافها الأيديولوجية أو لتبرير سياساتها القمعية. ففي مثل هذه الحالات، يفقد القانون دوره بوصفه وسيلة لتحقيق العدالة، ويتحول إلى أداة للهيمنة السياسية وإضفاء الشرعية على ممارسات قد تتعارض مع القيم الإنسانية الأساسية. [4: p. 44-48] وقد كشفت الأنظمة الشمولية الحديثة عن خطورة هذا التداخل، عندما استخدمت القوانين والمؤسسات القضائية لتقييد الحريات العامة وإضفاء المشروعية الشكلية على انتهاكات حقوق الإنسان.

ومن هنا، ظهر داخل الفكر القانوني والسياسي المعاصر جدل واسع حول حدود العلاقة بين القانون والسياسة، وحول الكيفية التي يمكن من خلالها حماية القانون من هيمنة السلطة السياسية. وقد سعت العديد من النظريات الحديثة، خاصة نظريات العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان، إلى وضع قيود أخلاقية وقانونية على السلطة، من أجل ضمان ألا يتحول القانون إلى مجرد أداة بيد الدولة.

كما أن تطور مفهوم "الدولة القانونية" أسهم في تعزيز فكرة خضوع السلطة ذاتها للقانون، بحيث لا تكون القواعد القانونية وسيلة لتنظيم المجتمع فقط، بل أيضاً آلية للحد من تعسف السلطة السياسية. ولذلك، فإن الشرعية القانونية الحديثة لم تعد ترتبط بمجرد وجود قوانين نافذة، بل أصبحت ترتبط بمدى احترام هذه القوانين للقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية [12: p. 54-60]

وتزداد أهمية دراسة العلاقة بين القيم السياسية والقيم القانونية في ظل التحولات المعاصرة التي يشهدها العالم، خاصة مع تصاعد النزعات السلطوية، وتنامي دور التكنولوجيا والرقابة الرقمية، واتساع صلاحيات الدولة الحديثة في مجالات الأمن والسيطرة الاجتماعية. فقد أصبحت الكثير من الأنظمة السياسية تستخدم أدوات قانونية متطورة لفرض القيود على الحريات العامة، الأمر الذي أعاد طرح الأسئلة المتعلقة بطبيعة الشرعية القانونية وحدود السلطة السياسية ودور الأخلاق في حماية الإنسان من تعسف القانون ذاته.

ومن هنا، فإن دراسة جدلية التأثير المتبادل بين القيم السياسية والقيم القانونية لا تقتصر على الجانب النظري، بل تمتد إلى فهم الواقع السياسي والقانوني المعاصر، وتحليل الكيفية التي تتفاعل بها السلطة والقانون داخل الدولة الحديثة. ولذلك، سوف نتناول في هذا المطلب أثر البيئة الاجتماعية في تشكيل أخلاق السياسة، ثم ننتقل إلى تحليل الأغراض الأخلاقية للقانون والسياسة، وبيان العلاقة بين العدالة والسلطة والشرعية القانونية في الفكر المعاصر.

## الفرع الأول

### البيئة الاجتماعية وأخلاق السياسة

تلعب البيئة الاجتماعية دورًا محوريًا في تشكيل القيم السياسية والقانونية داخل الدولة، لأن القانون لا ينشأ في فراغ، وإنما يتأثر بطبيعة الثقافة السياسية والاجتماعية السائدة [2: ص 102]. فكل مجتمع يعكس في تشريعاته منظومته الأخلاقية ورؤيته للعلاقة بين السلطة والفرد.

وترتبط أخلاق السياسة بطبيعة استخدام السلطة وحدودها، إذ إن السلطة السياسية قد تتحول إلى أداة لتحقيق العدالة والتنظيم الاجتماعي، كما قد تتحول في المقابل إلى وسيلة للهيمنة والقمع [1: ص 71]. ومن هنا، فإن الشرعية السياسية لا تقوم فقط على القوة أو الإجراءات الشكلية، بل تتطلب وجود قيم أخلاقية تحكم ممارسة السلطة وتحول دون انحرافها نحو الاستبداد.

كما أن التحولات الاجتماعية والثقافية تؤثر بصورة مباشرة في تطور الفكر القانوني، لأن تغير القيم الاجتماعية يؤدي غالبًا إلى إعادة النظر في الكثير من المفاهيم القانونية التقليدية، خاصة في ما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات العامة والعدالة الاجتماعية [10: ص 251].

## الفرع الثاني

### الأغراض الأخلاقية للقانون والسياسة

لا يقتصر دور القانون على تنظيم السلوك الاجتماعي، بل يمتد إلى تحقيق مجموعة من الغايات الأخلاقية والسياسية المرتبطة بحماية الإنسان وضمان الاستقرار والعدالة. لذلك، فإن العلاقة بين القانون والسياسة لا يمكن فهمها بمعزل عن فكرة الصالح العام والكرامة الإنسانية.

ويرى العديد من فلاسفة القانون أن العدالة تمثل الغاية الأساسية لأي نظام قانوني مشروع، لأن القانون الذي يتحول إلى أداة لخدمة المصالح السياسية الضيقة يفقد معناه الأخلاقي [12: p. 54-60] كما أن الحرية تمثل عنصرًا أساسيًا في بناء الشرعية القانونية، لأن غياب الحرية يؤدي إلى تحويل القانون إلى أداة للسيطرة بدل أن يكون وسيلة لتنظيم الحياة الاجتماعية بصورة عادلة [7: p. 215-220]

ومن هنا، فإن الأغراض الأخلاقية للقانون والسياسة تتمثل في حماية الإنسان من تعسف السلطة، وتحقيق التوازن بين الحرية والنظام، وضمان احترام الحقوق الأساسية للأفراد.

## الخاتمة

تكشف الدراسة أن العلاقة بين القانون والأخلاق والسياسة تمثل واحدة من أكثر الإشكاليات تعقيدًا داخل الفكر القانوني والفلسفي المعاصر، لأن القانون لا يعمل داخل فراغ نظري أو مؤسساتي معزول، بل يتأثر بصورة مباشرة بطبيعة السلطة السياسية والقيم الاجتماعية والأخلاقية السائدة داخل المجتمع. وقد بيّنت الدراسة أن الجدل بين الاتجاه الوضعي ونظريات القانون الطبيعي لم يكن مجرد خلاف أكاديمي حول تعريف القانون، وإنما كان في جوهره صراعًا فلسفيًا حول طبيعة الشرعية وحدود السلطة ودور القانون في حماية الإنسان من التعسف السياسي.

وقد أظهرت الدراسة أن مساهمة Lon L. Fuller شكّلت تحولًا مهمًا في الفلسفة القانونية الحديثة، لأنه أعاد الربط بين القانون والأخلاق من خلال مفهوم "الأخلاق الداخلية للقانون"، مؤكّدًا أن الشرعية القانونية لا يمكن أن تقوم على الشكل والإجراءات وحدها، بل تتطلب وجود حد أدنى من المبادئ الأخلاقية التي تمنح القانون معناه الإنساني والعقلاني. كما بيّنت الدراسة أن الفكر الغربي المعاصر، رغم اختلاف اتجاهاته، اتجه بصورة متزايدة نحو الاعتراف بأن القانون لا يمكن أن ينفصل كليًا عن العدالة وحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن عرض أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة على النحو الآتي:

## أولاً: الاستنتاجات

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة التي تكشف طبيعة العلاقة المعقدة بين القانون والأخلاق والسياسة في الفكر القانوني المعاصر، ويمكن تلخيصها فيما يأتي:

### 1- لا يمكن الفصل بصورة مطلقة بين القانون والأخلاق في الفكر القانوني المعاصر.

إذ أثبتت الدراسة أن القانون، حتى في أكثر صوره الشكلية، يتضمن أبعاداً أخلاقية ترتبط بفكرة العدالة والكرامة الإنسانية وحماية الحقوق الأساسية، وأن الفصل الكامل بين القانون والأخلاق يؤدي إلى إفراغ القانون من مضمونه الإنساني .

### 2- كشفت نظرية فولر محدودية الاتجاه الوضعي في تفسير الشرعية القانونية.

فقد أوضحت الدراسة أن التركيز على الشكل القانوني وحده لا يكفي لتفسير مشروعية القانون، لأن القواعد القانونية قد تُستخدم أحياناً لتبرير القمع والاستبداد تحت غطاء المشروعية الشكلية .

### 3- الشرعية القانونية لا تقوم على صحة الإجراءات فقط، بل على الحد الأدنى من القيم الأخلاقية.

إذ إن وجود قوانين نافذة وصحيحة من الناحية الشكلية لا يعني بالضرورة تحقق العدالة، ما لم ترتبط هذه القوانين باحترام الحقوق والحريات الأساسية للأفراد .

### 4- استخدام القانون لتبرير القمع السياسي يؤدي إلى فقدان القانون لمشروعيته الحقيقية.

فحين يتحول القانون إلى أداة لخدمة السلطة السياسية بدل حماية المجتمع، فإنه يفقد وظيفته الأساسية بوصفه وسيلة لتحقيق العدالة وتنظيم العلاقة بين الدولة والفرد .

### 5- تمثل الكرامة الإنسانية أساساً جوهرياً لأي نظام قانوني مشروع.

وقد أظهرت الدراسة أن احترام الإنسان بوصفه كائنًا عاقلًا وحرًا يشكل جوهر الشرعية القانونية الحديثة، وأن أي نظام قانوني يتجاهل هذا البعد يفقد مبرره الأخلاقي .

### 6- ترتبط القيم السياسية بصورة مباشرة بطبيعة النظام القانوني داخل الدولة.

فالقانون يعكس دائماً طبيعة البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية السائدة، ولذلك فإن الأنظمة الديمقراطية تختلف في بنيتها القانونية عن الأنظمة السلطوية .

7- أثبتت التجارب السياسية الحديثة خطورة الحياد القانوني المطلق.

لأن الاكتفاء بالمشروعية الشكلية قد يسمح بظهور أنظمة تستخدم القانون وسيلة للهيمنة بدل أن يكون أداة لتحقيق العدالة .

8- لم يعد القانون في الفكر المعاصر يُنظر إليه كنظام مغلق من القواعد الشكلية.

بل أصبح يُفهم بوصفه ظاهرة اجتماعية وأخلاقية وسياسية معقدة ترتبط بالسلطة والعدالة وحقوق الإنسان .

## ثانيًا: التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي قد تسهم في تعزيز العلاقة بين القانون والعدالة داخل الأنظمة القانونية المعاصرة، وذلك على النحو الآتي:

1- ضرورة تعزيز البعد الأخلاقي داخل التشريعات الحديثة.

بحيث لا يقتصر دور القانون على تنظيم السلطة، بل يمتد إلى حماية الإنسان وضمان احترام الكرامة الإنسانية والحقوق الأساسية .

2- دعم استقلال القضاء لضمان عدم توظيف القانون لخدمة السلطة السياسية.

لأن استقلال القضاء يمثل أحد أهم الضمانات الأساسية لحماية الشرعية القانونية ومنع تحول القانون إلى أداة للقمع أو الهيمنة .

3- تطوير الدراسات الفلسفية والقانونية المتعلقة بأخلاق القانون والسياسة.

من خلال تشجيع البحوث الأكاديمية التي تربط بين الفلسفة القانونية وحقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة الاجتماعية .

4- تعزيز الثقافة القانونية المرتبطة بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

لأن بناء مجتمع قانوني عادل لا يعتمد فقط على النصوص القانونية، بل أيضًا على نشر الوعي القانوني والأخلاقي داخل المجتمع .

5- عدم الاكتفاء بالمشروعية الشكلية عند تقييم الأنظمة القانونية المعاصرة.

بل ينبغي النظر كذلك إلى مدى احترام هذه الأنظمة للحقوق والحريات الأساسية وللقيم الديمقراطية والإنسانية .

6- وضع قيود قانونية وأخلاقية أكثر فاعلية على السلطة السياسية.

من أجل منع استخدام التشريعات والإجراءات القانونية لتقييد الحريات أو تفويض العدالة تحت ذرائع سياسية أو أمنية .

7- تعزيز دور المؤسسات الدستورية والرقابية في حماية الشرعية القانونية وشرعية السلطة السياسية.

لأن غياب الرقابة الفاعلة يسمح بتحول القانون إلى وسيلة لاحتكار السلطة بدل تنظيمها .

8- الاهتمام بتدريس الفلسفة السياسية والقانونية وأخلاقيات القانون داخل كليات القانون والعلوم السياسية.

لما لذلك من دور مهم في بناء وعي قانوني نقدي لدى الطلبة والباحثين والممارسين القانونيين . وفي الختام، تؤكد الدراسة أن مستقبل الشرعية القانونية في العالم المعاصر سيظل مرتبطاً بقدرة الأنظمة القانونية على تحقيق التوازن بين السلطة والحرية، وبين النظام والعدالة، وبين متطلبات الدولة الحديثة واحترام الكرامة الإنسانية. ولذلك، فإن إعادة التفكير في العلاقة بين القانون والأخلاق والسياسة لم تعد مسألة فلسفية مجردة، بل أصبحت ضرورة أساسية لحماية الإنسان وصيانة العدالة في مواجهة التحولات السياسية والقانونية المتسارعة.

## المصادر

- [1] محمد عابد الجابري، *العقل السياسي العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990.
- [2] عبد الرزاق السنهوري، *فلسفة القانون وتطورها*، دار النهضة العربية، القاهرة، 1967.
- [3] H. L. A. Hart, *The Concept of Law* (Oxford University Press 1961).
- [4] Robert Alexy, *The Argument from Injustice* (Oxford Clarendon Press 2002).
- [5] Fuller, *The Morality of Law*.
- [6] محمد فتحي عثمان، *القانون والأخلاق في الفكر المعاصر*، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1998.
- [7] John Finnis, *Natural Law and Natural Rights* (Oxford University Press 1980).
- [8] علي عبد الرزاق، *تمهيد لتاريخ الفلسفة القانونية*، دار الفكر العربي، القاهرة، 1983.
- [9] Ronald Dworkin, *Law's Empire* (Harvard University Press 1986).
- [10] محمد نور فرحات، *تاريخ الفلسفة القانونية والاجتماعية*، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
- [11] Jürgen Habermas, *Between Facts and Norms* (MIT Press 1996).
- [12] John Rawls, *A Theory of Justice* (Harvard University Press 1971) .